[٤]

جهود مجلس الأمة الكويتي في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (دراسة تحليلية)

د. مطلق عشوي العنزي
رئيس مكتب لجنة الرد على الخطاب الأميري
مجلس الأمة الكويتي

جهود مجلس الأمة الكويتي في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (دراسة تحليلية)

د. مطلق عشوي العنزي ★

الملخص:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت وأهم المشكلات التي تواجه هذا النوع من التعليم من خلال إبراز جهود مجلس الأمة الكويتي في هذا المجال، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي المكتبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن دولة الكويت قد أولت ذوي الاحتياجات الخاصة اهتماما كبيرا للوصول بهم إلى مستوً معقول من التعليم، بالإضافة إلى السعي نحو دمج كافة فئات الإعاقة في التعليم النظامي، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن هنالك بعض المشكلات التي تواجه التربية الخاصة منها اقتصار تقديم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة على ذوي الإعاقة الحركية والبصرية والسمعية والعقلية دون غيرها من الإعاقات الأخرى، فضلا عن اقتصار البرامج التعليمية على بعض فئات ومستويات الإعاقة، وعلى مناطق جغرافية محددة وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن مجلس الأمة الكويتي يبذل جهوداً في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة وقد تمثلت هذه الجهود في تشكيل لجنة برلمانية مؤقتةلذوي الاحتياجات الخاصة منذ الفصل التشريعي االثاني عشر لدراسة أوضاع هذه الفئة ولدراسة الاقتراحات والتشريعات الخاصة بهذه الفئة ومن أهم ماأنجزته هذه اللجنة قانون

★ رئيس مكتب لجنة الرد على الخطاب الأميري- مجلس الأمة الكويتي.

رعاية المعاقين الجديد والذي ناقشه مجلس الأمة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣م ووافق عليه مبدئياً، حيث يعالج هذا القانون المشاكل التي كان يعاني منها قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٦م.

وبناء على نتائج الدراسة أوصى الباحث بإعادة النظر في صياغة التشريعات والقوانين الخاصة بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى القيام بحملات توعية في المجتمع بهذه الفئة عن طريق وسائل الإعلام، وتوسيع الخدمات التي تقدم لذوي الاحتياجات الخاصة لتشمل جميع فئات الإعاقة.

الكلمات المفتاحية: التربية الخاصة، ذوي الاحتياجات الخاصة، المعاقين.

Abstract:

This study aimed to stand up to the reality of teaching students with special needs in Kuwait and the most important problems facing this kind of education, the researcher used the analytical method of office, and the study found that the State of Kuwait has lot of great interest to people with special needs to get them to a reasonable level of education In addition, the State of Kuwait is seeking to integrate all categories of disabilities in regular education, the study found further that there are some problems facing special education, including limiting the provision of services for people with special needs of people with motor disabilities, visual, audio and other substances, without other disabilities, as well as limited educational programs at some of the categories and levels of disability and the specific geographical areas, the study found further that the Kuwaiti National Assembly is making efforts in the field of special needs of these efforts has been to adopt some laws and legislation, such as the care of disabled persons, who discussed the new National Assembly on 3 / 12/2009 CE approved in principle for the year 2009 concerning the rights of persons with disabilities, where this law dealt with the problems he suffered in Law No. 49 of 1996 was adopted.

Based on the results reached by the researcher recommended to reconsider the drafting of legislation and laws on the category of people with special needs, in addition to awareness campaigns in the community with this group through the media, and expand services for people with special needs to include all categories of disability.

Key words: special education, special needs, disabled.

مقدمة:

تعد التربية من أهم وأقدم الموضوعات التي عرفها الإنسان، وقد تطورت التربية ووسائلها من عهد إلى آخر لتناسب التقدم الحضاري، لذلك كانت التربية عبر تاريخها المديد عملية متجددة من حيث المحتوى، والوسائل والأساليب، وطرق القياس والتقويم، ولا يمكن أن نتصور التربية من غير إدراك أهمية الفروق الفردية بين المتعلمين فهم يتفاوتون في مهاراتهم وقدراتهم العقلية والجسدية.

ومن هنا فإن مسألة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من المسائل الهامة والتي حظيت باهتمام كبير على الصعيدين العربي والعالمي، حيث أن المسؤولية الإنسانية تقتضي إيصال التعليم لهذه الفئة من الطلبة باعتبار أن التعليم حق أساسي للجميع. فمن هم ذوو الاحتياجات الخاصة؟ وما واقع التعليم لهم في دولة الكويت؟

ذوو الاحتياجات الخاصة:

ذوو الاحتياجات الخاصة هم أولئك الذين يختلفون على نحو أو آخر عن الأطفال الذين يعتبرهم المجتمع عاديين، فعندما نتحدث عن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة فنحن نتحدث عن الذين يختلف أداؤهم جسمياً أو عقلياً أو سلوكياً جوهرياً عن أداء أقرانهم العاديين (Kirk & Gallagher, 1993).

وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة كما تشير (مجيد، ٢٠٠٨) هم الذين يواجهون ظروفاً معيشية خاصة بسبب نقص أو قصور في استعداداتهم أو قدراتهم البدنية أو الحسية أو الفكرية أو بسبب أوضاع ومعايير اجتماعية تصفهم بوصف معين بناء على سمات أو تشريعات أو ما شابه ذلك.

ويتجه ريد (Read, 2000) إلى تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة بأنهم الأشخاص الذين يعانون من حالة ضعف أو عجز تحدّ من قدرتهم على التعلم بالبيئة التربوية العادية، أو تمنعهم من القيام بالوظائف والأدوار المتوقعة ممن هم في عمرهم باستقلالية، وبذلك فهم أشخاص لديهم انحراف أو تأخر ملحوظ في النمو سواء كان هذا التأخر جسمياً، أو حسياً، أو عقلياً، أو سلوكياً، أو لغوياً، وينجم عن ذلك حاجات فريدة تقتضي تقديم خدمات خاصة.

مما سبق ذكره تبين أن ذوي الاحتياجات الخاصة هم أشخاص يعانون من حالة ضعف أو عجز (إعاقة)، ويمكن تقسيم هؤلاء إلى الفئات الآتية:

- فئة ذوي الإعاقة العقلية.
- فئة ذوي الإعاقة البصرية.
- فئة ذوي الإعاقة السمعية.
- فئة ذوي الإعاقة الانفعالية.
- فئة ذوي الإعاقة الحركية.
- فئة ذوي صعوبات التعلم.
- فئة ذوي اضطرابات التواصل.
- فئة ذوي التوحد.
- فئة ذوي اضطرابات السلوك.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن مصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة أصبح يشمل حالياً الطلبة الذين يخفقون في المدرسة لأسباب عدة منها الحرمان النفسي والثقافي لسبب أو لآخر، ومنها ما ينتج عن مشكلات

التعلم والتحصيل والتكيف الناجمة عن بعض الاسباب كالتباين الثقافي مثلا (جوارنه، ٢٠٠٣).

تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة:

كان الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الماضي يوضعون في أوضاع تربوية خاصة دون أن تتوفر لهم فرص للالتحاق بالصفوف العادية وفي عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي انبثقت حركة لتبني الدمج ومناهضة العزل والإيواء، وقد انبثقت حركة الدمج في ظل نظامين مدرسيين متوازيين وغير متكافئين هما: التربية الخاصة والتربية العامة، والدمج لا يعني بالضرورة تعليم كل الطلبة بنفس الأساليب أو السعي نحو تحقيق الأهداف التربوية نفسها معهم جميعاً، بل يعني علاوة على ذلك تقديم برامج تربوية مناسبة لكل الطلبة بما يلبي احتياجاتهم ويراعي قدراتهم (الخطيب وآخرون، ٢٠٠٩).

ويمكن بيان الكفايات الضرورية المطلوبة لتعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة على النحو الآتي:

- أن تشمل التربية الخاصة برامج تربوية وتدريبية علاجية تهدف إلى تمكين الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من تجاوز القيود والمحددات التي تفرضها حالة العجز أو الإعاقة وتطوير مهاراتهم إلى أقصى ما تسمح به قابليتهم (الخطيب والحديدي، ٢٠٠٩).
- ضرورة تكييف التدريس تبعاً للاحتياجات الخاصة: فيحتاج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة إلى وقت أطول لتأدية المهمات وتعلمها ويحتاجون إلى وقت إضافي للمراجعة والممارسة وتصميم المعلومات والمهارات، وإلى أدوات ووسائل تعليمية مكيفة أو مصممه خصيصاً

لهم. فهم بحاجة مثلاً إلى المحاضرات المسجلة على أشرطة، وتعديل الامتحانات، وخدمات مساندة مثل قارئين للمكفوفين أو مترجمي لغة إشارة للصم وتيسير مساندة إلى غرفة الصف، وتقديم المعلومات بطريق بديلة مثل طريقة بريل أو باستخدام أجهزة مكبرة (Price et al, 2001).

- مراعاة الفروق الفردية وتفهم خبرات المتعلمين: فعلى القائمين على تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مراعاة الفروق الثقافية واللغوية ومراعاة الفروق بين الجنسين، هذا بالإضافة إلى تهيئة الظروف المشجعة للطلبة على توصيل رسائل لغوية واضحة للأشخاص الآخرين. والثقة بقدراتهم وعدم الاعتقاد بأن من ينتمي منهم إلى مجموعات ثقافية أخرى أقل قدرة على التواصل والتفكير من الآخرين، فضلاً عن تكييف طرق التواصل اللفظي وغير اللفظي، وتبادل الأفكار والمعلومات والمقترحات من قبل المعلم وهذا يتطلب أن يفهم نفسه فذلك عامل حاسم في التواصل الجيد، كذلك ينبغي على معلم التربية الخاصة أن يستمع جيداً وأن يعبر عن تفهمه لمخاوف الآخرين ولحاجاتهم ومشكلاتهم (Wood, 1992).
- استثارة الدافعية للتعلم، وذلك من خلال طريقة تنظيم المعلم لغرفة الصف وبيئتها التعليمية وتوفير المناخ التعليمي الإيجابي وتجزئة المهارات التعليمية الصعبة وتبني اتجاهات ايجابية نحو الطالب والتعبير عن الثقة بقدراته، والتركيز على جوانب القوة في أداء الطالب.
- مراعاة بعض القضايا عند التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وتتمثل ب:

أ. الطالب ذوي الاحتياجات الخاصة لديه نفس الحاجات النفسية الأساسية الموجودة لدى الطلبة عموماً. فهو بحاجة إلى الشعور بالحب والانتماء وبحاجة إلى الاستقلالية والتعلم والتطور حسبما تسمح به قدراته.

ب. الطالب ذوي الاحتياجات الخاصة إنسان أولاً وأخيراً ولذلك يجب أن لا يتم التعامل معه من خلال الإعاقة الموجودة لديه فقط فهو ليس مسؤولاً عن الإعاقة التي يعاني منها.

ج. تشجيع الطالب على تعلم مهارات العناية بالذات إلى أقصى حد ممكن، وتوفير الوقت اللازم له وتزويده بالتلميحات والإيماءات المساندة، واستخدام النشاطات والتدريبات والألعاب التي من شأنها تطوير العمليات النفسية والحسية- الإدراكية، مع الأخذ بالاعتبار تجزئة المهارة إلى عناصرها الأولية.

د. تقديم تغذية راجعة فورية حول أدائه أي أشرح له بطريقة ايجابية خصائص سلوكه وصحة استجاباته (الخطيب والحديدي، ٢٠٠٩).

- متابعة أداء الطلبة وتقييمهم: ويتم ذلك من خلال جوانب متعددة وهي: (مجيد، ٢٠٠٨)

أ. التقويم المبرمج آلياً: ويعتمد هذا النوع من التقويم على اختبارات ومقاييس مبرمجة آلياً، يتم تطبيقها من خلال الكمبيوتر.

ب. التقويم المُصور: ويعتمد على الأشكال والرسوم والصور في تنفيذ التقويم، حيث يستخدم الاختبارات المصورة بدلاً من الصيغ اللفظية أو التحريرية.

ج. إنشاء بنوك أسئلة من خلال تخزين كم هائل من الأسئلة في مختلف المجالات المعرفية مع تصنيف هذه الأسئلة في ذاكرة الحاسب طبقاً لخصائص عديدة.

د. استخدام التقويم البديل وهو التقويم الفعلي للأداء لأننا بذلك نعلم إذا ما كان الطلاب قادرين على استخدام ما تعلموه في مواقف الحياة المدرسية التي تقترب كثيراً من مواقف الحياة الفعلية.

وفي النهاية لابد من الإشارة إل ضرورة مشاركة الأسرة في تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة لما لها من دور فعّال ومهم في العملية التعليمية لأن للأسرة دوراً هاماً في التأثير على نمو الطفل، حيث تساعد الأسرة على نقل أثر التعلم والتدريب من المدرسة إلى البيت، وتعمل على ضمان التوافق بين تربية أبنائهم وقيمهم الشخصية، (الخطيب والحديدي، ٢٠٠٩).

وفي هذه الدراسة حاول الباحث الوقوف على واقع تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت وإبراز أهم المشكلات والعوائق التي تواجه تعليمهم، مع بيان الجهود البرلمانية المبذولة في مجال تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، لوضع الحلول والمقترحات لتطوير قطاع التربية الخاصة في دولة الكويت.

أهداف الدراسة وأسئلتها

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

- الوقوف على واقع تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت.

- الوقوف على المشكلات التي تواجه تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت.
- التعرف إلى الجهود البرلمانية في مجال تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في الكويت
- إبراز التطلعات والرؤى المستقبلية لتطوير قطاع تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت.

ولتحقيق أهداف الدراسة حاول الباحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- السؤال الأول: ما واقع تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت؟
- السؤال الثاني: ما أبرز المشكلات والعوائق التي تواجه تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت؟
- السؤال الثالث: ما أبرز الجهود البرلمانية المبذولة تجاه فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة في مجال تعليم هذه الفئة في دولة الكويت؟
- السؤال الرابع: ما الحلول المقترحة لتطوير قطاع تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت؟

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من خلال النقاط الآتية:

- إثراء الأدب النظري في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقديم الحلول والمقترحات لمواجهة مشكلات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

- قد تفيد كلاً من الإداريين والبرلمانيين والمسئولين المهتمين بمجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

تعريف المصطلحات:

- ذوو الاحتياجات الخاصة: هم فئة من الأشخاص لديهم إعاقة يعانون بسببها من اعتلالات طويلة الأجل، كلية أو جزئية تؤدي إلى قصور في قدراته البدنية أو العقلية أو الحسية أو النفسية أو التعليمية قد تمنعه من تأمين مستلزمات حياته أو المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين (لجنة شؤون التعليم، ٢٠٠٩).
- التربية الخاصة: جملة من الأساليب التعليمية الفردية المنظمة التي تتضمن وصفاً تعليمياً خاصاً، ومواداً ومعدات خاصة أو مكيفة، وطرائق تربوية خاصة وإجراءات علاجية تهدف إلى مساعدة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في تحقيق الحد الأقصى الممكن من الكفاية الذاتية والنجاح الأكاديمي (Heward, 1996).

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على بيان واقع تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت للوقوف على أبرز المشكلات والعوائق التي تواجه هذا المجال لتقديم الحلول والمقترحات لمواجهة هذه المشكلات وللعمل على تطوير هذا النوع من التعليم.

وتتطرق الدراسة إلى بيان الجهود البرلمانية في مجال تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

منهجية الدراسة:

استخدام الباحث المنهج التحليلي المكتبي القائم على تحليل البيانات. بالإضافة إلى إجراء مقابلات شخصية مع أحد المختصين في مجال التربية الخاصة بدولة الكويت وأحد المسؤولين في المجلس الاعلى للمعاقين، لتعزيز الدارسة من الناحية المعلوماتية.

الدراسات السابقة:

في هذا القسم تناول الباحث بعض الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية، القديمة منها والحديثة التي تناولت موضوع تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، مرتبة حسب التسلسل الزمني:

في دراسة قام بها تود وزملائه (Todd et al, 1999) والتي أجريت على طفل عمره ٩ سنوات من ذوي صعوبات التعلم ويعاني من إعاقة جسمية، ويتسم بالسلوك الفوضوي البارز الذي يكون واضحاً عند قيامه بالمهام التعليمية، وذلك من خلال مقارنته بسلوك ٨ تلاميذ آخرين في نفس المرحلة العمرية والصف الدراسي بمدارس الدمج، وتمثل هذا السلوك في الكلام غير المناسب ولمس الآخرين، وترك المعقد، واستخدمت استراتيجيات إدارة وتعزيز الذات وأسلوب الإهمال للسلوك غير المقبول، وأشارت النتائج إلى انخفاض السلوكيات الفوضوية بدرجة ملحوظة وصلت إلى درجة التلاشي (صفر) وارتفاع مستوى أداء المهام التعليمية من ٢٠% إلى ٢٧% بعد إجراءات التدخل.

وقامت عبد الجواد وعبد الفتاح (١٩٩٩) بدراسة هدفت إلى الكشف عن فعالية برنامج باستخدام اللعب في خفض السلوك العدواني لدى الأطفال المعاقين سمعياً، وذلك باستخدام أنشطة اللعب كإستراتيجية

أساسية في التقليل من أسباب العدوان. وتكونت عينة الدراسة من ٦٠ طفلاً وطفلة يعانون من الصمم وتم تقسيم العينة إلى مجموعتين متساويتين، مجموعة تجريبية وأخرى ضابطة، في عمر زمني ما بين ٩- ١١ سنة، وأشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة من حيث مستوى السلوك العدواني في القياس البعدي لصالح المجموعة الضابطة من حيث المتوسط الأعلى في الاضطرابات السلوكية، أي انخفاض مستوى السلوك العدواني لدى أفراد المجموعة التجريبية ذكور وإناث بعد البرنامج.

وهدفت دراسة القحطاني (٢٠٠٣) إلى التعرف على مدى فاعلية أسلوب تكلفة الاستجابة في تعديل السلوك العدواني لدى الأطفال المتخلفين عقلياً القابلين للتعلم، واستخدمت لذلك عينة مكونة من ٢٠ طفلاً من الأطفال المتخلفين عقلياً بمستوى ذكاء (٥٠- ٧٤) وعمر زمني (٦- ١٤) سنة وتم تقسيمهم إلى مجموعتين تجريبية وضابطة، وتم إعداد وتطبيق برنامج تعديل السلوك مع استخدام إجراءات تكلفة الاستجابة عند أطفال المجموعة التجريبية دون الضابطة وأشارت النتائج إلى انخفاض مستوى السلوك العدواني لدى أطفال المجموعة التجريبية بدرجة دالة بعد البرنامج، وكذا عند مقارنتها بالمجموعة الضابطة.

وفي المؤتمر العربي الإقليمي (٢٠٠١) حول دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم النظامي المنعقد في بيروت، كانت الغاية من عقد هذا المؤتمر، وضع خطط عمل وطنية تساعد على تحقيق دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم النظامي والتوصل إلى خطة عمل إقليمية من شأنها أن تدعم مبادئ التعليم للجميع، وقد توصل

المؤتمر إلى وضع توصيات تتعلق بالتشريعات والأنظمة التعليمية وإعداد الكوادر البشرية وتدريبها ومنها:

- تشجيع البحث العلمي في مجال تربية ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم ضمن إطار التعليم للجميع.
- وضع التشريعات والسياسات أو تطويرها في مجال تربية ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم بما يتفق مع مواثيق الأمم المتحدة ذات العلاقة.
- التركيز على التنوع والمرونة في طرائق التدريس واستخدام طرائق التدريس الاستقصائية بدلاً من التلقينية.

وفي دراسة قام بها لين وآخرون (Lane et al, 2004) لتوقعات المعلمين لسلوكيات التلاميذ المعاقين حركيا والتي كان من أهدافها التعرف على أهم المهارات الاجتماعية التي يرى المعلمون أنها بالغة الأهمية للنجاح الدراسي، واستخدمت لذلك عينة مكونه من (١٢٦) معلماً، وأشارت النتائج إلى أن استخدام مهارات الضبط الذاتي والتعاون كانت أكثر أهمية من وجهة نظر المعلمين لنجاح التلاميذ، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المعلمين ذوي الخبرة الأقل من خمس سنوات والأكثر من خمس سنوات.

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة تبين أنها ركزت على إحدى جوانب تربية ذوي الاحتياجات الخاصة، فدراسة (تود، ١٩٩٩) تناولت تربية الإعاقة الجسمية، ودراسة (عبد الجواد وعبد الفتاح، ١٩٩٩) تناولت الأطفال المعاقين سمعياً، في حين أن دراسة (القحطاني، ٢٠٠٣) تناولت الأطفال المتخلفين عقلياً، وأما دراسة (لين، ٢٠٠٤) فكانت حول سلوك التلاميذ المعاقين حركياً.

وأما الدراسة الحالية فسعت إلى دراسة واقع تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والتحديات التي تواجه هذا النوع من التعليم والجهود البرلمانية في هذا المجال لتقديم الحلول والمقترحات العملية لمواجهة هذه التحديات في دولة الكويت.

نتائج الدراسة

من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة توصلت الدراسة الى النتائج الآتية، وتم تناول النتائج حسب أسئلة الدراسة:

- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت؟

تعتبر دولة الكويت إحدى أهم الدول المتميزة عربيا وإقليميا ودوليا في مجال تقديم الخدمات لذوي الاحتياجات من خلال ماكفله الدستور الكويتي لهم من حقوق ومساواة كما كفل لهم حق التعليم والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية التي تعتبر مميزات حضارية تبين مدى اهتمام دولة الكويت بالإنسان لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف الوصول بهذه الفئة إلى مستوى معقول من التعليم، والنضج، والاستقلالية، والاعتماد على النفس، والمساهمة الايجابية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نهاية المطاف، وقد ازداد الاهتمام في العقود الأخيرة في دولة الكويت بالتوجه نحو تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (وكالة الأنباء الكويتية، www. kuna. net).

وتتبع مسؤولية الكويت في الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وتستمد جذورها من تراثها وتقاليدها الاجتماعية وروابطها الأسرية وتقدم الخدمات من خلال المؤسسات الحكومية المعنية بهم والمؤسسات الأهلية

الخاصة لكل فئة، وقامت دولة الكويت بوضع سياسة واضحة للعمل على الحد من الإعاقة على المستوى الكمي لإعداد ذوي الاحتياجات الخاصة وعلى مستوى النمو الوظيفي لمشكلات الإعاقة وما يترتب عليها من مضاعفات وقد بنيت هذه السياسة على مبادئ أساسية تتفق والمبادئ العامة التي تطالب بها منظمة الأمم المتحدة مستهدفة المشاركة الكاملة والمساواة لذوي الاحتياجات الخاصة (فهمي، ٢٠٠٠).

وكانت بداية جهود الدولة في افتتاح فصول للمكفوفين ملحقة بالمعهد الديني وذلك في العام الدراسي ١٩٥٥/١٩٥٦. وكان عدد الطلاب (٢٩) طالباً، حتى أنشئ معهد النور الذي كان أول لبنة في صرح التربية الخاصة بدولة الكويت (إدارة مدارس التربية الخاصة، ٢٠٠٩). وتوالى إنشاء المراكز الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة كالآتي: (فهمي، ٢٠٠٠)

١. ١٩٦٠ إنشاء معهد النور والأمل / البنات.
٢. ١٩٦٠ معهد التربية / بنين وبنات.
٣. ١٩٦٢ معهد الشلل / بنين وبنات.
٤. ١٩٦٦ معهد التأهيل المهني / بنين.
٥. ١٩٦٧ معهد التأهيل المهني / بنات.

وتوالى إنشاء المراكز الخاصة بذلك حتى بلغ عددها حالياً (١٦) مدرسة تشرف عليها إدارة مدارس التربية الخاصة. (إدارة مدارس التربية الخاصة، ٢٠٠٩).

ويمكن إجمال المراحل التي مرت بها التربية الخاصة في الكويت بالآتي:

١. المرحلة الأولى: من عام ١٩٥٥/١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٩/١٩٧٠: وهي مرحلة بداية الاهتمام بمجموعة من الإعاقات الرئيسية وهي (البصرية، السمعية، والحركية).
٢. المرحلة الثانية: من عام ١٩٧٠/ ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠: وتمثل مرحلة دراسة نتائج تطبيق الخطط والمناهج الدراسية ونظم التقويم والامتحانات المطبقة في المرحلة السابقة، وإدخال بعض التعديلات الجزئية عليها.
٣. المرحلة الثالثة: من عام ١٩٨٠/١٩٨١ إلى عام ١٩٨٩/١٩٩٠: وتمثل هذه المرحلة طفرة كبيرة في مجال التربية الخاصة حيث تم تشكيل لجنة خاصة لتطوير مناهج التربية الخاصة يتناسب مع طبيعة وخصائص الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
٤. المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد التحرير من عام ١٩٩١/١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦/١٩٩٧: حيث حشدت وزارة التربية الكثير من الطاقات والخبرات لإحداث تطوير جذري بحيث يقوم هذا التطوير على أسس علمية وتربوية حديثة وفق خطة علمية مدروسة.
٥. المرحلة الخامسة: من عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨ إلى الوقت الحاضر: وفيها تم إنشاء مدرسة السلوك التوحدي عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة (بصرياً) بمدارس التعليم العام وافتتاح مركز الرجاء لتعليم الكبار لذوي الاحتياجات الخاصة ٢٠٠١/٢٠٠٢م. ويمكن القول إن من أبرز أشكال الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة هو تطبيق وزارة التربية لقانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٥م في شأن التعليم الإلزامي على فئة الأطفال المعاقين، حيث تنص المادة الرابعة منه على: (إلزام ذوي العاهات البدنية أو الحسية سمعية/

بصرية/ عقلية بالانتظام في مدارس التربية الخاصة ما داموا قادرين على متابعة الدراسة بها (إدارة مدارس التربية الخاصة، ٢٠٠٩).

وكان لتطبيق هذا القانون أثره الكبير في ازدياد عدد مدارس التربية الخاصة وتطور الوسائل والتقنيات المستخدمة من تدريب وتعليم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي تطوير الفلسفة التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة مع ما يتماشى والتوجه العالمي الجديد والمتجدد في هذا المجال.

وفي مقابلة إجراها الباحث مع أحد المختصين في مدارس التربية الخاصة حيث أشار إلى أن الحكومة ممثلة بوزارة التربية تولي اهتماماً بتعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة منذ فترة طويلة، حيث تم إدخال إحدى عشر مشروعاً تطويرياً لخدمة الطلبة وكانت هذه المشاريع عبارة عن إدخال الأجهزة الحديثة والمتطورة التي تساعد الطلبة على مزيد من العلم ضمن مناهج حديثة ومتطورة ومعلمين متخصصين، وكذلك تم إنشاء مركزين جديدين الأول في الجهراء لخدمة منطقة الجهراء التعليمية والفروانية التعليمية وآخر لخدمة منطقة الأحمدي التعليمية ومبارك التعليمية والموقع الحالي للعاصمة التعليمية وحولي التعليمية، وقدمت الوزارة بالإضافة إلى ذلك الخدمات الإضافية المساعدة كالعلاج الطبيعي والخدمات الاجتماعية والنفسية والعلاج بعيادات متخصصة في الإدارة وخدمة ورشة الأدوات الصناعية والتغذية والمواصلات.

وأما بالنسبة إلى دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم النظامي، فهنالك دمج يقوم على خطة علمية مدروسة، حيث تم دمج أصحاب متلازمة الداون وبطيئي التعلم في مدارس التعليم العام،

وضعاف السمع تحت متابعة لجنة متخصصة من إدارة التربية الخاصة والعمل ساري لدمج باقي الإعاقات.

وهذا يعني أن هناك قصوراً في الاهتمام بدمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من ذوي الإعاقات العقلية والجسدية والتوحد وغيرها في التعليم النظامي، وهذا القصور ليس ناتجاً عن الإهمال أو التقصير في تقديم الخدمات، إنما ناتج عن أن دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة يتطلب دراسة واعية كافية الأمر الذي يتطلب ترتيبات تعليمية وتجهيزات خاصة في البناء والمناهج والإدارة وغيرها.

هذا بالإضافة إلى أن عملية الدمج ليست عملية سهلة فهنالك العديد من المتطلبات فلابد أولاً من تحديد الإعاقات القابلة للدمج، ويجب تغيير اتجاهات كل من يتصل بالعملية التربوية من المعلمين والمدرين وتهيئتهم لفهم الغرض من الدمج، هذا فضلاً عن إعداد المعلمين وتوفيرهم من ذوي الخبرة في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وإجراء ما يلزم من تعديل في طرق التدريس وأساليب توجيه وإرشاد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، كما لا ننسى أن لأولياء الأمور والمجتمع المحلي الدور الكبير في نجاح عملية الدمج حيث لابد من توعيتهم بأهمية الدمج لأبنائهم.

ومن مظاهر الاهتمام التي أولتها دولة الكويت للتربية الخاصة فقد أنشأت إدارة مدارس التربية الخاصة والتي تعمل على تحقيق الأهداف الآتية: (إدارة مدارس التربية الخاصة، ٢٠٠٩):

١. العمل على تذليل الصعوبات التي يواجهها المعاق والتي تحول دون الاستفادة من المناهج التعليمية المختلفة وفقاً لنوع الإعاقة، مناهج- تقنيات تربوية- سمعية وبصرية وحركية.

٢. إكساب المعاق جميع المهارات التي تعمل على تهيئته وتمكينه من الحياة المستقلة سواء في مجالات الحركة أو العلاقات الاجتماعية أو بناء الأسرة والأنشطة الترويحية أو غير ذلك من المجالات.

٣. تزويد المعاق بجميع الأشكال المتاحة والممكنة البديلة وإتقان الأساليب التعويضية التي تقع في نطاق قدرته في ظل الظروف الخاصة للإصابة التي أصيب بها.

٤. اكساب المعاق- بشكل مدروس ومنظم- جميع المهارات الاجتماعية التي تمكنه من تحقيق ذاته، والثقة بها من جهة وبناء العلاقات الاجتماعية السوية مع غيره من أفراد مجتمعه من جهة أخرى بما يسمح له بأقصى قدر ممكن من الاندماج في هذا المجتمع.

٥. تنمية الإمكانات العقلية والجسمية والاجتماعية للمعاق إلى أقصى ما تسمح به قدراته الفعلية دون فرض قيود من أي نوع تؤدي إلى الحد من هذا النمو.

٦. تزويد المعاق بالمهارات المهنية التي تمكنه من ممارسة عمل يتقنه ويتفق مع الخصائص التي تفرضها الإعاقة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع مظاهر التقدم التكنولوجي في المجالات المهنية المختلفة.

٧. العمل على تحقيق تحسن في حالة الطالب المعاق باستخدام جميع الوسائل الممكنة الخاصة في حالات الإصابة الشديدة أو المتعددة،

بغض النظر عن أي شكل من أشكال المقارنة بين هذا الطالب وغيره من الطلبة.

وتتضمن متطلبات الدمج العناصر الرئيسية التي تساعد على نجاح عملية الدمج، حيث أن هناك عشرة عناصر إذا طبقت فإنها سوف تساعد على نجاح عملية الدمج وهي: (حمادة، ٢٠٠٧):

١. إيجاد فلسفة عامة وخطة منظمة.
٢. توافر قيادات ذات كفاءة عالية بحيث تكون قادرة على توفير سبل الاتصال الناجح والبناء مع طلاب المدرسة والعمل مع المدرسين على تطوير أساليب انضباط شاملة في المدرسة.
٣. توفير بيئة مدرسية تساعد على احترام الطلبة المعوقين واستيعابهم.
٤. توفير وسائل الدعم للمدرسين للعمل على إيجاد الحلول للمشكلات التي تطرأ أثناء عملية تطبيق الدمج.
٥. التأكد من تحمل فريق الدمج للمسؤولية الملقاة على عاتقة.
٦. توفير المساعدة المنظمة والمستمرة.
٧. المرونة.
٨. استخدام أساليب فعالة للتدريس وتقويم هذه الأساليب.
٩. تعزيز النجاح والاستفادة من الصعوبات.
١٠. تطبيق المدارس إجراءات التغيير على ألا تحد هذه الإجراءات من حركة الطالب المعاق.

وفي مقابلة مفتوحة أجريت مع أحد المسئولين في المجلس الأعلى للمعاقين من غير إعداد مسبق أوضح أن عملية الدمج لها ثلاثة محاور هي الطالب والمعلم والمنهج، وأن الدمج التعليمي يحتاج إلى إستراتيجية

بعيدة المدى أهم ما تتضمنه إعداد المعلم والطالب والمنهج، وأوضح أن الدمج حالياً في الكويت لذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم النظامي مقتصر على الإعاقة الحركية البسيطة، أي المستقلين بذاتهم (المعاق المستقل عن الآخرين).

وأشار كذلك إلى أن تجربة الكويت في عملية الدمج لا تزال بسيطة ومخجلة مقارنة بالتجارب الخليجية والعربية، وأوضح في حديثه أن المجلس الأعلى للمعاقين يواجه العديد من المعوقات أبرزها عدم وجود إحصائيات واضحة حول ذوي الاحتياجات الخاصة. وعدم تفعيل دور اللجنة التنفيذية كونها المعنية بوضع جدول الأعمال وعقد الاجتماعات ووضع السياسات، مما يفقد المجلس الأعلى للمعاقين لأصحاب الخبرة والمتخصصين بالإضافة إلى انحرافه عن مساره الذي رسمه له القانون ولم يلتزم باختصاصاته وتمثل ذلك بصرفه الميزانيات الهائلة التي لم ينل العليم منها إلا الشيء اليسير وأصبحت هذه الميزانيات تصر على أمور خدمية أخرى قد يحتاجها المعاق لكنها لا تأتي في الأولوية قبل التعليم.

ويتبين من خلال ما سبق ذكره أن دولة الكويت أولت الاهتمام الكبير لذوي الاحتياجات الخاصة منذ عام ١٩٥٥م وحتى يومنا هذا، حيث لم تألُ جهداً في مجال التربية الخاصة، حيث شرعت في بناء المدارس والمعاهد الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة لتلبية حاجة الإعاقات، وقامت بمتابعة تطوير المناهج التعليمية مع كل توجه عالمي جديد في هذا المجال يتم اعتماده علمياً، بالإضافة إلى استقدام الخبرات المؤهلة، وتقديم الخدمات المساندة لمجال التربية الخاصة وتحسين وتطوير هذه الخدمات، واستطاعت تقديم كثير من الانجازات في مجال

التربية الخاصة لتطويره تطويراً جذرياً شاملاً قائماً على أسس علمية تربوية سليمة وحديثة، ضمن إمكانات الدولة وقدراتها، إلا أن الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة لم يصل إلى الآن إلى المستوى المأمول والمرغوب به.

لذلك فإن على دولة الكويت تكثيف جهودها بالإضافة إلى ما تقدمه من جهود في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أبرز المشكلات والعوائق التي تواجه تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت؟

يرى البعض أن البرامج التربوية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الدول العربية قد انبثقت بمعزل عن النظام التربوي العام، وفي معظم الدول العربية شكلت لجان وطنية بهدف تنسيق وتطوير الجهود المبذولة لتعليم وتأهيل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع والحد من ازدواجية الخدمات وتفعيل البرامج القائمة، وقد أصدرت بعض الدول العربية مؤخراً قوانين لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم ومن تلك الدول المغرب والأردن وليبيا والسعودية والكويت (الخطيب والحديدي، ٢٠٠٣).

وفي هذه الدراسة توصل الباحث إلى بعض الأمور التي يعتقد أنها قد تسبب عائقا في وجه تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وهي:

أولاً: القصور في التخطيط الهادف المتعلق بدراسة بيئات المجتمع وخصائص المتعلمين وبرامج اعداد المعلمين.

ثانياً: قلة التعرف على المبادئ الأساسية الخاصة بتهيئة المعدات والتجهيزات الخاصة التي يستخدمها ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثاً: غياب تعزيز الجهود والمواقف والممارسات الايجابية من حيث غياب دور إدارة المدرسة والإدارة المحفزّة والمشجعة للمعلمين ولأسر ذوي الاحتياجات الخاصة.

رابعاً: اقتصار البرامج التعليمية على بعض فئات ومستويات الإعاقة وعلى مناطق جغرافية محددة، بالإضافة إلى النقص الهائل في البرامج قبل المدرسية والبرامج بعد المدرسية.

خامساً: التحدي الحقيقي الذي يواجه التربويين في الدول العربية بشكل عام يتعلق بكيفية جعل المدرسة مدرسة فعّالة تخدم جميع الأطفال دون استثناء.

سادساً: قصور أوجه التعاون فيما بين الأسرة وبين التربويين لتحديد مواءمة البرنامج التربوي الملاءم لأبنها، حيث أن للأسرة الدور الهام في خدمة العملية التعليمية لأبنها المعاق فهي التي تملك المعلومات الكاملة حوله لتقديمها للتربوي المختص لمساعدته.

سابعا: تقصير وسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية والثقافية في التعريف بدور ذوي الاحتياجات الخاصة وأهميته وتغيير ما يعلق في الأذهان من مفاهيم سلبية وخاطئة عن الإعاقة بشكل عام.

ثامنا: اقتصار عملية الدمج التعليمي في الكويت لذوي الاحتياجات الخاصة من ذوي الإعاقة الحركية والبصرية والسمعية والعقلية دون غيرها من الإعاقات الأخرى.

- النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما أبرز الجهود البرلمانية المبذولة في مجال تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت؟

تعتبر المجالس التشريعية ذات أهمية كبيرة في التشريع في الدول المعاصرة؛ إذ تعبر عن آراء وتطلعات الشعوب، ومجلس الأمة في

الكويت لم يألُ جهداً في الاهتمام بقضايا الأمة أو الشعب الذي يمثله وينوب عنه، حيث وضع على عاتقة الاهتمام بقضايا الأمة ومن بينها الاهتمام بقضية ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم حيث صدر قانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ في شأن التعليم الإلزامي على فئة الأطفال المعاقين حيث نصت المادة الرابعة منه على:

"إلزام ذوي الاحتياجات البدنية أو الحسية (سمعية، بصرية، عقلية) بالانتظام في مدارس التربية الخاصة ما داموا قادرين على متابعة الدراسة بها" (إدارة مدارس التربية الخاصة، ٢٠٠٩).

ولم تقتصر الجهود البرلمانية على ذلك إنما تعدى الأمر إلى العمل على إصدار قوانين متتابعة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ويمكن بيان الجهود المتعلقة بإصدار القوانين فيما يلي:

١. صدر قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن رعاية المعاقين، إلا أن البعض رأى أن هذا القانون بحاجة إلى إعادة النظر فيه مرة أخرى وإضافة ما يحتاج إليه من مواد جديدة نتيجة لتغير ظروف الحياة واحتياجات فئة المعاقين من أبناء المجتمع الكويتي، بالإضافة إلى تفعيل المواد التي لم يعمل بها، فقد تطرق كامل (٢٠٠٩) الى ذلك وبين أن على الدولة أن تتكفل باتخاذ الإجراءات الإدارية والتنظيمية الفعّالة لتأمين تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى محافظات دولة الكويت وضمان استمرارها واستحداثها وفق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢. قانون رعاية المعاقين الجديد لسنة ٢٠٠٩ والذي ناقشه مجلس الأمة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣م ووافق عليه مبدئياً لسنة ٢٠٠٩ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث عالج هذا القانون المشاكل التي

كان يعاني منها قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٦م حيث تم اعتماد "مصطلح الشخص ذوي الإعاقة" بأنه كل من يعاني من اعتلالات طويلة الأجل كلية أو جزئية تودي إلى قصور في قدراته البدنية أو العقلية أو الحسية أو النفسية أو التعليمية قد تمنعه من تأمين مستلزمات حياته أو المشاركة بصورة كاملة وفعال في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

وقد احتوى القانون الجديد على عشرة فصول يمكن إجمالها في الآتي:

١. الفصل الأول: وقد اشتمل على ثلاثة مواد، تناولت المادة الأولى توضيح المقصود ببعض المصطلحات والمفاهيم، وتناولت المادة الثانية أن أحكام هذا القانون سارية على الأشخاص ذوي الإعاقة من الكويتيين وأبناء الكويتية من زوج غير كويتي، ومن ذوي الإعاقة من غير محددي الجنسية، مع جواز سريانه على الأشخاص ذوي الإعاقة من االمقيمين، وأما المادة الثالثة فقد تطرقت الى أن الشخص ذو الإعاقة غير الكويتي من أم كويتية منذ ميلاده يعامل معاملة الكويتي مدى الحياة.

ومن هنا نرى القانون الجديد يشمل العناية بالأشخاص ذوي الإعاقة سواء كانوا من الجنسية الكويتية أو غيرها، وهذا دليل على الاهتمام الذي توليه دولة الكويت لرعاياها والمقيمين فيها.

٢. الفصل الثاني: وتناول الخدمات التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تلتزم الحكومة بتقديمها كالخدمات الطبية والتأهيلية والاجتماعية والنفسية والتربوية والثقافية والرياضية وغيرها من الخدمات التي تحقق الحياة الكريمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣. الفصل الثالث: وتناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيث حددت المواد ٥- ١٣ الحقوق التي تلتزم الحكومة بتقديمها لهم من خلال اتخاذ جميع التدابير الإدارية الفعالة وتوفير التجهيزات اللازمة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم المدنية والسياسية، وتوفير مكانة لتقديم خدمات خاصة لهم، وتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية.

وفي مجال التعليم اقر القانون ي المواد (٩- ١٢) إلزام الحكومة بتقديم الخدمات التربوية والتعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين في التعليم مع مراعاة الاحتياجات الخاصة من الاتصال واللغة والترتيبات التيسيرية اللازمة وتوفير الكوادر التربوية والمهنية المتخصصة لهم ورع كفاءتها ومنحها الحوافز المادية والمعنوية، مع الزام الحكومة بتوفير الوسائل السمعية والمرئية اللازمة وضمان خلق مناخ مقبول لمساعدتهم على استكمال تعليمهم، والزم القانون الحكومة بتخصيص نسبة من مقاعد البعثات والمنح الدراسية التي تورها الدولة في كافة الجهات الحكومية داخل وخارج الكويت لذوي الإعاقة، وأشار القانون الى اتخاذ الحكومة كافة الترتيبات الإدارية والتنظيمية الفعالة والمطلوبة لدمج ذوي الإعاقة في مراحل التعليم المختلفة ضمن مناهج تعليمية وتأهيلية متخصصة تناسب قدراتهم مما يؤهلهم للاندماج في المجتمع والعمل والإنتاج، وألزم القانون الحكومة بتوفير مراكز التأهيل والتدريب المناسبة لذوي الإعاقة.

٤. الفصل الرابع: وتناول ٥ مواد من المادة (١٤- ١٨) حيث تناول التأهيل والتشغيل من حيث شروط قبول ذوي الإعاقة في مراكز التأهيل والتدريب، وإلزام الجهات الحكومية والأهلية والنفطية التي تستخدم ٥٠ عاملاً كويتياً باستخدام نسبة من الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين

مهنياً لا تقل عن ٤% من العاملين الكويتيين لديها، هذا بالإضافة إلى إلزام جهات العمل المختلفة كل ٦ أشهر بتزويد ديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة لتحديد المهن والوظائف الشاغرة للأشخاص ذوي الإعاقة.

هذا بالإضافة إلى أن المادة ١٧ من القانون الجديد نصت على حفظ حق ذوي الإعاقة وحمايته من صور الإساءةوالاستغلال بأي شكل من الأشكال ونصت المادة ١٨ على أن تضمن الدولة حقوقهم في التمتع بالترقيات والامتيازات الوظيفية.

٥. الفصل الخامس: وتناول الاندماج في المجتمع حيث تناولت المواد ١٩- ٢٣ ما يلي:

أ. ضمان إقامة أندية ومراكز رياضية للأشخاص ذوي الإعاقة.

ب. إلزام الحكومة بالعمل على تشجيع الرياضيين منهم.

ج. التقيد بالتصميم العام في جميع الأماكن العامة.

د. اشتراط ترخيص وسائل النقل العام أن تكون مجهزة بالوسائل المناسبة لهم.

هـ. أن تعمل الهيئة العامة على توعية المجتمع بحقوقهم.

٦. الفصل السادس: وتناول الرعاية الاجتماعية التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث اشتمل الفصل في مواده ٢٤- ٢٨ على ما يلي:

أ. توفير الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

ب. تنظيم مسألة الملتزم بتولي الرعاية.

ج. تعيين المشرف عن طريق الهيئة وتحديد واجباته وحقوقه.

د. إبلاغ الهيئة في حالة وفاة المشمول بالرعاية أو في حالة مرضه أو تبديل سكنه أو غيابه عن المسكن من قبل الشخص المكلف بالرعاية.

هـ. إجازة تغيير المكلف بالرعاية أو إحالة الشخص ذي الإعاقة إلى إحدى دور الرعاية.

٧. الفصل السابع: حيث تناولت مواده (٢٩- ٤٧) من القانون المزايا والإعفاءات مثل صرف مخصص شهري، وصرف منحه زواج للأشخاص ذوي الإعاقة، والقرض الإسكاني، ومنح الأشخاص ذوي الإعاقة أقدميه اعتبارية في الرعاية السكنية لا تتجاوز خمس سنوات بالإضافة إلى زيادة العلاوة الاجتماعية بنسبة ١٠٠% عن قيمتها الأصلية للأولاد ذوي الإعاقة، فضلاً عن إعفاءهم من كافة الرسوم الحكومية مقابل الخدمات العامة.

وتناولت مواد القانون كذلك تخفيض ساعات العمل لمن يرعى معاقاً، بالإضافة إلى استحقاق الشخص ذي الإعاقة معاش إعاقة وإعفاء الأدوات والأجهزة والمركبات من أية رسوم وضرائب للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنح الرخص التجارية والبسطات، ومنحه بطاقات إعاقة تكفل له التمتع بالخدمات والمزايا المقررة في هذا القانون.

٨. الفصل الثامن: وتناول إنشاء الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة على أن تخضع لإشراف رئيس مجلس الوزراء وبينت مواد الفصل اختصاصات الهيئة العامة والأعمال المناطة بها وميزانيتها ومواردها.

٩. وأما الفصل التاسع: فتناول العقوبات للأشخاص الذي يرتكب فعلاً بعد الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٠. وأما الفصل العاشر (الأخير) تناول أحكام عامة من مراجعة المخصصات المالية التي تمنح للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديد أصدقاء المعاقين، وإلغاء القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٦م وكل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

من خلال ما سبق يرى الباحث أن القانون الجديد قد كفل للأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم والخدمات التي تقدم لهم والتأهيل والتشغيل ودمجهم في المجتمع، والرعاية الاجتماعية لهم، والمزايا التي منحت لهم والإعفاءات المقدمة لهم، وبناء قدراتهم وتنمية مهاراتهم وتعزيز دمجهم في المجتمع.

ومن خلال الإطلاع على مواد القانون الجديد لسنة ٢٠٠٩ نجد أنه يتواءم مع الاتفاقية الدولية، وظروف الحياة المتغيرة ومتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن الجهود البرلمانية في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة إشارة القانون في المادة ٢٦ إلى تعيين مشرفين من ذوي الاختصاص الاجتماعي أو النفسي للإشراف على رعاية ذوي الإعاقة ويكون لهم الحق ي الحصول على المعلومات المتعلقة بمستحقي الرعاية واللازمة لأداء عملهم من الجهات المعنية، واستدعاء المكلفين بالرعاية وتوجيههم الى واجباتهم وضبط الوقائع التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون، وفي كل ذلك حماية لذوي الإعاقة.

ولعل ما سبق قد يتفق مع ما نادى به بعض المهتمين من إنشاء مرصد كويتي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تكون مهمته رصد الانتهاكات التي قد يتعرض لها المعاق ومناصرة حقوقه نظرا لعدم وجود منظمات حقوقية مختصة بالرصد والتوثيق في مواضيع حقوق الأشخاص

ذوي الإعاقة في الكويت، ولرفع درجة الوعي واحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولخلق جيل واع وملم ومدافع عن حقوق هذه الفئة (الحصبان، د. ت).

أضف إلى ذلك أن دور مجلس الأمة الكويتي في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة يبرز من خلال اللجان التابعة له، حيث تم تشكيل لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة وعدد أعضاءها خمسة وتعتبر من اللجان المؤقتة التي يحق للمجلس تأليفها حسب حاجة العمل استناداً لنص المادة (٤٤) من اللائحة، وتختص هذه اللجنة بدراسة ومناقشة مشروعات واقتراحات القوانين والاقتراحات برغبة أو أي قضايا تتعلق بفئة المعاقين. (اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، ١٩٦٣).

وهكذا نجد أن مجلس الأمة الكويتي لم يألُ جهداً في تقديم جهوده البرلمانية في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، سواء في تشكيل اللجان الخاصة بشؤون ذوي الاحتياجات الخاصة أو إصدار القوانين وتعديلاتها من أجل النهوض بهذه الفئة من المجتمع.

- النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما الحلول المقترحة لتطوير قطاع تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة؟

من خلال إطلاع الباحث على الأدبيات المتعلقة بموضوع تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والمقابلات التي أجراها مع بعض المختصين من وزارة التربية والمجلس الأعلى للمعاقين تبلورت المقترحات التالية:

أولاً: مقترحات عامة:

١. تبني رؤية جديدة لتعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة تقوم على ضرورة العمل التعاوني بين المناطق التعليمية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وجمعيات أولياء الأمور، والمعلمين، والجامة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

٢. تفعيل دور الإعلام في سبيل تغيير الاتجاهات والمواقف السلبية تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣. تبني معايير مهنية وآليات فعالة في برامج إعداد المعلمين وتنظيم مزاولة مهنة التربية الخاصة.

٤. إعادة التفكير بأدوار كل من معلمي التربية الخاصة ومعلمي الصفوف العادية في تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة على نحو يهيئ الظروف اللازمة لتنفيذ برامج دمج فعالة.

٥. نشر عدد غير قليل من الكتب، والدوريات، والمطويات، والأدلة المؤلفة أو المترجمة حول ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانياً: مقترحات متعلقة بالتشريعات والأنظمة التعليمية:

١. إيجاد التشريعات وآلية تنفيذها المتعلقة بحق الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في التربية والتعليم.

٢. إيجاد الترتيبات الإدارية والسياسات التنظيمية المتعلقة بتصميم وتنفيذ وتقويم خدمات التربية الخاصة.

٣. دعوة وزارتي التربية والتعليم العالي إلى تضمين مفاهيم تربية ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم في مناهجها الدراسية ضمن إطار التعليم الجامع.

٤. إنشاء مواقع على الشبكة العالمية وتفعيلها وربطها ببعضها البعض مع تحديث المعلومات التي تحتويها هذه المواقع بهدف تسهيل تبادل المعلومات في مجال التعليم.

ثالثاً: مقترحات متعلقة بإعداد الكوادر البشرية وتدريبها:

١. دعوة مؤسسات إعداد المعلمين إلى مراجعة برامجها وخططها الدراسية بما ينسجم مع متطلبات التعليم الجامع، والعمل على مراجعة برامج التربية الخاصة المستحدثة في الجامعات العالمية والبحوث والدراسات العليا.
٢. توفير فرص التطور المهني من خلال النظر إلى إعداد معلمي التربية الخاصة بوصفه مسؤولية مشتركة تتقاسمها مؤسسات التعليم العالي والنظام التربوي العام.
٣. تعريف أدوار كل من معلمي التربية الخاصة ومعلمي الصفوف العادية بحيث تكون المسؤوليات واضحة وأن تكون الأعباء التدريسية معقولة ليتمكنوا من توظيف خبرتهم بشكل مباشر مع طلبتهم ومع الزملاء في العمل الذين يتعاونون ويتشاورون معهم.
٤. تطوير نظام مزاولة المهنة وفق معايير مهنية متطورة.
٥. توفير نظم الدعم اللازمة من خلال رفع معنويات معلمي التربية الخاصة وزيادة دافعتيهم بتعديل رواتبهم.

رابعاً: مقترحات متعلقة بالبيئة المدرسية ومناهج التعليم:

١. دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مراحل أعمارهم المختلفة في كل الأنشطة الترفيهية والثقافية والتربوية والرياضية وذلك بإيجاد علاقات شراكة بين المعنيين بتلك الأنشطة.

٢. إعداد مناهج التربية الخاصة لتعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن المعايير المعتمدة العالمية مثل منهاج البيئة المبرمجة كالمنهاج الذي طوره توني ورفاقه ١٩٧٩، ومنهاج التطور النمائي، بحيث تكون مصادر منهاج ذوي الاحتياجات الخاصة نابعة من حاجات المجتمع وحاجات المتعلم واهتماماته والمهارات الأكاديمية والخدمات.

٣. انتقاء المواد التدريسية التي هم أكثر تعوداً وألفة واطلاعاً عليها، والتي يمكن أن تتوفر فيها نشاطات تعزيز، وقصص تسمح للطلبة بالتواصل بالسرعة التي يريدونها.

خامساً: مقترحات متعلقة بالشراكة بين الأسرة والمدرسة:

١. تفعيل دور الأسرة وإشراكهم في الإعداد والتخطيط والتنفيذ للبرامج التربوية عند اتخاذ القرارات التي تخص أطفالهم، فعلى المدرسة أن تتعامل مع الأسرة بوصفها المعلم الأول، والأهم في حياة الطالب والأكثر قدرة على تفهم حاجاته، وعدم توجيه أي اتهامات أو انتقادات غير منطقية للأسرة.

٢. تثقيف الأسرة وتدريبها على كيفية التعامل مع أطفالها مع ضرورة توعيتهم بحقوق أطفالهم، والعمل على الدفاع عنها طبقاً لاتفاقية حقوق الطفل.

التوصيات والمقترحات:

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث في الدراسة فإنه يقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات لعلها تجد سبيلاً إلى مكاتب المسئولين:

- تأكيد مسؤولية وزارة التربية حول عملية تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وإزالة جميع العوائق التي تحول دون تطبيقها، مثل إيجاد نوع من المرونة في المنهاج وإعداد المعلم للتعامل مع الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التأكد من سلامة تطبيق ما هو موجود من تشريعات وقوانين وأنظمة خاصة بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة بحيث تراعي فعلاً مشكلاتهم وتسعى إلى تحقيق احتياجاتهم وتكفل لهم كرامتهم وإنسانيتهم؛ولذا فإن على الجهات التنفيذية وخصوصا وزارة التربية تشكيل لجان لمتابعة تنفيذ القوانين ورصد المعوقات حتى يمكن تعديل القوانين على رؤى فنية مدروسة.
- مطالبة كل من وسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية والثقافية لتعريف المجتمع بدور ذوي الاحتياجات الخاصة وأهميته وتغيير ما يعلق في الأذهان من مفاهيم سلبية وخاطئة عن الإعاقة بشكل عام.
- القيام بحملات توعوية في المجتمع لإظهار فوائد وايجابيات دمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية في الكويت.
- ضرورة الاهتمام بتعليم جميع فئات الإعاقة خصوصا في مجال الدمج وعدم الاقتصار على فئات معينة.
- العمل على إجراء دراسات تتناول مشاكل وعوائق تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الكويت وتصنيفها والعلم على وضع حلول عملية مناسبة لها.
- الاستفادة من تجارب الدول العربية في مجال تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الدمج، مثل تجربة اليمن في مجال الدمج التربوي والاجتماعي لفئة ذوي الإعاقات

الحركية، وتجربة مصر في تطوير المؤسسات والمعاهد المتخصصة في مجال الإعاقة العقلية ودمجهم في الفصول الدراسية العادية.

- تفعيل دور اللجنة التنفيذية بالمجلس الأعلى للمعاقين؛ إذ أنها هي التي تضم الخبرات والمتخصصين.
- تبرز حاجة إلى إنشاء مرصد كويتي لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة ومتابعة أمورهم لاسيما التعليمية.

المراجع:

- إدارة مدارس التربية الخاصة في دولة الكويت (٢٠٠٩). موقع انترنت www. q8doses. com. تاريخ الاسترجاع ٢٢/١١/٢٠٠٩م.
- رندة صالح جوارنة (٢٠٠٣). اتجاهات معلمي الصف نحو دمج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في الصفوف الأربع الأولى. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. اربد. الأردن.
- فواز الحصبان (د. ت). مشروع المرصد الكويتي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. الكويت: المجلس الأعلى للمعاقين.
- لولوه حمادة (٢٠٠٧). الدمج الشامل لذوي الفئات الخاصة متطلباته وأشكاله ونتائجه. الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. الكويت: اللجنة الوطنية الكويتية.
- جمال الخطيب وآخرون. (٢٠٠٩). مقدمة في تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة. ط ٢. عمان. الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- جمال الخطيب، ومنى الحديدي (٢٠٠٩). استراتيجيات تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة. عمان. الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- جمال الخطيب، ومنى الحديدي (٢٠٠٣). مناهج وأساليب التدريس في التربية الخاصة: دليل عملي إلى تربية وتدريب الأطفال المعوقين. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- وفاء عبدالجواد، وعزه عبد الفتاح (١٩٩٩). فعالية برنامج لخفض السلوك العدواني. مجلة علم النفس. العدد (٥٠). السنة (١٣). ص ص ٨٨- ١١٢.

- محمد سيد فهمي (٢٠٠٠). واقع رعاية المعوقين في الوطن العربي. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عبد الله صالح القحطاني (٢٠٠٣). مدى فاعلية أسلوب تكلفة الاستجابة في تعديل السلوك العدواني لدى الأطفال المتخلفين عقلياً من الدرجة البسيطة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. السعودية.
- مصطفى كامل (٢٠٠٩). نظرة في قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن رعاية المعاقين. بحث متوفر على موقع www. Majlesalomma. net تاريخ الاسترجاع. ٢٠٠٩/١١/٢٤م.
- اللائحة الداخلية (١٩٦٣). مجلس الأمة. الكويت.
- لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة. (٢٠٠٩). التقرير الأول. الكويت: مجلس الأمة.
- سوسن شاكر مجيد (٢٠٠٨). اتجاهات معاصرة في رعاية وتنمية مهارات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ط١ عمان. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- المؤتمر العربي الإقليمي حول دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم النظامي (٢٠٠١). بيروت. لبنان. كانون الأول. ٢٠٠١.
- Todd, A. W, Homer. R. H and Sugai. G. (1999). Self-Monitoring and Self- Recruited Praise: Effects on Problem Behavior, Academic Engagement, and Work Completion in a Typical Classroom. Journal of Positive Behavior Interventions, Vol 1. No. 2, PP. 66-76.

- **Heward, W. l, et al, (1996). Exceptional Children. (3rd ed) Columbus Ohio. Charles E. Merrill.**
- **Price, B, Mayfield, P. Mcfadden, A, and Marsh, G, (2001). Collaborative Teaching Special Education for Inclusive Classrooms, Baltimore; Paul H. Brooks.**
- **Lane, Kathleen, et al, (2004). Teacher Exception of Student's Behavior. Social Skills Necessary for Success in Elementary School Classrooms. The Journal of Special Education, Vol.38, no. 2, P.P. 10- 110.**
- **Kirk, S. A, and Gallagher, J. J. (1993). Educating Exceptional Children, (6th ed), Boston, Houghton Mifflin company.**
- **Read, S, (2000). Introduction to Special Education: Teaching in an Age of Opportunity, Boston; Allyn and Bacon.**
- **Wood, J, (1992). Adapting Instruction for Mainstreamed and at- Risk Students, (2nd ed). New York, Maxwell Macmillan International.**